الخط الأحمر الباهت: كيف يجب على الغرب الرد على تقرير الأسلحة الكيميائية في سوريا

بواسطة توبياس شنايدر (/ar/experts/twbyas-shnaydr) , تيريزا لوتكيفند (/ar/experts/tyryza-lwtkyfnd)

أبريل
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/faint-red-line-how-west-should-respond-syria-chemical-weapons-report)

عن المؤلفين

توبياس شنايدر (/ar/experts/twbyas-shnaydr)

توبياس شنايدر هو زميل باحث في "المعهد العالمي للسياسة العامة" في برلين، حيث يركز على القضايا الإقليمية مثل التمرد، وضعف الدولة، وتطوير قطاع الأمن.

تيريزا لوتكيفند (/ar/experts/tyryza-lwtkyfnd)

تيريزا لوتكيفند باحثة مشاركة في "المعهد العالمي للسياسة العامة"، حيث تركز على السلام والأمن.

تحليل موجز

للمرة الأولى منذ بدء الحرب السورية نَسبت "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" ثلاثة هجمات كيميائية مباشرةً إلى قوات بشار الأسد، وأكد مجدداً التقرير (https://www.opcw.org/media-centre/news/2020/04/opcw-releases-first-report-investigation-and-identification-team) الصادر في 8 نيسان/أبريل (https://www.opcw.org/media-centre/news/2020/04/opcw-releases-first-report-investigation-and-identification-team) عن "فريق التحقيق وتحديد الهوية" المُنشأ حديثاً أن النظام السوري رغم تعهّده بنزع أسلحته الكيميائية استمر باستخدامها - بما في ذلك السارين - طوال فترة الصراع، وتوفر النتائج النهائية فرصة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لمراجعة أوجه القصور في سياساتها والتعبير بوضوح عن التزامات "الخط الأحمر" فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيمياوية في سوريا وكذلك استخدام جميع الأدوات المتاحة لزيادة عزلة النظام ومؤيديه ومحاسبتهم.

ما الذي يقوله التقرير

يلقي تقرير "فريق التحقيق وتحديد الهوية" باللوم مباشرة على الجيش السوري حول ثلاث هجمات بالأسلحة الكيمياوية وقعت خلال فترة أسبوع واحد في أواخر آذار/مارس 2017. وتقدم النتائج دليلاً على أن النظام لم يقم بإخفاء جزء من مخزونه من الأسلحة الكيماوية خلال عملية نزع السلاح الدولية (2013-2014) فحسب بل استمر في استخدام هذه الأسلحة المحظورة مع الإفلات من العقاب أيضاً. وهذه هي المرة الأولى التي تنضم فيها "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" المكلفة بالإشراف على "معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية" وتنفيذها إلى اللعبة المشحونة دبلوماسياً والمتعلقة بتحميل المسؤولية.

وعلى الرغم من أن التقرير شاملٌ وقاطع إلا أنه من غير المرجح أن يؤثّر على المسار الاستراتيجي للصراع - أو حتى ملف الأسلحة الكيمياوية. وكانت إدانة النظام راسخة من قبل. وفي الواقع يُظهر البحث (https://www.gppi.net/2019/02/17/the-logic-of-chemical-weapons-use-in-syria) الذي قام به كاتِبيْ هذا المقال أن قوات النظام السوري استخدمت الأسلحة الكيميائية أكثر من 340 مرة طوال فترة الحرب مع وقوع أكثر من 90 بالمائة من هذه الحوادث في أعقاب الضوضاء المتعلقة بالخط الأحمر الأمريكي والتي أعقبت الهجمات القاتلة في 21 آب/أغسطس 2013 وعملية نزع السلاح اللاحقة.

وكما يتضح من التقرير وكذلك من التقارير والإفصاح من قبل وسائل الإعلام أن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ودول أخرى كانت على دراية جيدة بمخزون سوريا المستمر من الأسلحة الكيميائية والهجمات المستمرة لكنها تركت الأمر يتبدّد من أجل تجنب الانجرار بصورة أكثر نحو الحرب. وفي الواقع اكتشفت واشنطن وشركاؤها استخدام الأسلحة الكيميائية منذ فترة غير بعيدة تعود إلى أيار/مايو 2019 ولكنها ارتأت عدم اتخاذ أي تدابير بهذا الشأن بالرغم من الجحيم الذي كانت تتوعد به آنذاك.

ومن هذا المنطلق يجب تفسير نتائج "فريق التحقيق وتحديد الهوية" على أنها إدانة أخرى للسياسة الغربية التي لم تبالِ لسنوات باحتواء أسوأ التجاوزات في الحملة العسكرية السورية. ووقعت الهجمات الثلاثة التي تم التحقيق فيها قبل أيام فقط من هجوم الرابع من نيسان/أبريل عام 2017 الذي أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا في خان شيخون والذين أثارت صورهم غضباً عالمياً مما أسفر في النهاية عن رد عسكري أمريكي. ويشير ذلك إلى أنه فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية لم يكن الخط الأحمر الحقيقي في سوريا يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية على هذا النحو - الذي لم يتوقف طوال الحرب - بل حول فقدان ماء الوجه الذي قد ينتج عن عدم الرد على حدث بارز بشكل خاص.

التداعيات والردود العسكرية

لقد فشلت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية مراراً وتكراراً في تقدير حجم التأثيرات الثانوية المترتبة عن الاستراتيجية الحربية للنظام السوري. فالاستخدام الفعال والمنخفض التكلفة للأسلحة الكيميائية فعلياً في سوريا لا يسيء للمعايير الدولية فحسب بل قد يوحي أيضاً للأنظمة الأخرى المنخرطة في الحروب والجهات الفاعلة غير الحكومية بالاقتداء بنهج الأسد كما فعل تنظيم «الدولة الإسلامية» مراراً وتكراراً.

طوال سنوات اعتبر المنظّرون عن أسلحة الدمار الشامل أنّ الأسلحة الكيميائية - أو ما يُسمّى "نووي الفقراء" - قد فقدت معظم فائدتها في ساحة المعركة. ومع ذلك يُظهر بحث الكاتِبيْن وجود فائدة تكتيكية واستراتيجية حتى في العوامل التي يتدنى معدل خطورتها المميتة مثل الكلور وهي فائدة تطغى على أي عقاب دولي قد يترتّب عنها. وقد أثبتت الأسلحة الكيميائية منذ استخدامها للمرة الأولى في أواخر عام 2012 أنها عنصر صغير بل أساسي في الاستراتيجية الحربية لنظام الأسد والتي تدور حول حملات عقاب المدنيين وتشريدهم. وتتغلغل العوامل الكيميائية داخل الخنادق والأنفاق والملاجئ وتكمّل تأثيرات القصف التقليدي ولا تترك للسكان المدنيين أي خيار سوى ترك المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بينما تُحرّم المتمردين من الشرعية الشعبية والموارد. وبالفعل يظهر تقرير "فريق التحقيق وتحديد الهوية" كيفية تداخل الحملات التقليدية والكيميائية للجيش السوري على المستوى العملياتي في تشكيلات الخطوط الأمامية الرئيسية.

ولهذا السبب فإن أي رد عسكري على استخدام الأسلحة الكيمياوية يجب ألا يستهدف مرافق الإنتاج والتخزين فحسب بل الوحدات السورية المسؤولة عن تنفيذ الهجمات أيضاً. وقد ضمّت هذه الوحدات حتى الآن "الفرقة الجوية الثانية والعشرون" و"الفرقة المدرعة الرابعة" و "قوات النمر" وما يرتبط بها من "اللواء 63" مروحيات. وبالإضافة إلى قدرة الضربات العقابية على ردع الاستخدام المستقبلي للأسلحة المحظورة بإمكانها أيضاً خدمة الهدف الأوسع المتمثل في إيقاف حملة العنف الجماعي والتهجير السورية - دون الدخول في المنحدر الزلق المتمثل بتغيير النظام. وكان هذا صحيحاً بالنسبة لأي هجوم منذ أن أعلنت واشنطن عن خطها الأحمر في عام 2012 وحتى آخر هجوم مسجل بالقرب من بلدة "كباني" في أيار/مايو الماضي والذي كان سيوفر فرصة مبكرة لردع أحدث هجوم للنظام على محافظة إدلب . وقد أدت تلك الحملة المستمرة منذ ذلك الحين إلى تشريد **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/idlib-may-become-the-next-gaza-strip)** أكثر من مليون مدني وتُهدد بخلق أزمة لاجئين أخرى لأوروبا **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-crisis-in-idlib)** - وتمت قيادتها من قبل نفس تلك الوحدات المحددة في تقرير "فريق التحقيق وتحديد الهوية" وبحوث الكاتِبيْن على أنها مسؤولة عن هجمات الأسلحة الكيمياوية.

إن نسبة التكلفة إلى الفائدة للضربات هي أكثر مواتاة حالياً لأن الافتراضات التي طال أمدها حول الخطر الكامن في العمل العسكري في سوريا قد أثبتت خطأها مراراً وتكراراً. وفي مراحل مختلفة هاجمت إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة مواقع تطوير الأسلحة الكيميائية ومواقع النظام الأخرى دون تدخل روسي مباشر.

وإلى جانب العمل العسكري لدى الدول الغربية عدد من الوسائل الدبلوماسية والقضائية تحت تصرفها. على سبيل المثال يمكنها استخدام نتائج "فريق التحقيق وتحديد الهوية" لبناء قضية قوية في "المجلس التنفيذي" لـ "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" و"مؤتمر الدولة الطرف" لإصدار عقوبات ضد النظام وكذلك حرمانه من الشرعية التي تمنحها العضوية غير المؤهلة في المنظمة. يجب استخدام النتائج أيضاً لحشد الدول الموقعة التي كانت تقف في السابق على السياج حول الملف السوري لـ "الأسلحة الكيميائية".

لقد كان الأوروبيون على وجه الخصوص يبحثون عن طرق لمواصلة تعاملهم مع السوريين وفي الوقت نفسه إقصاء أوساط الأسد. وعلى الرغم من النجاحات التي حققها النظام في ساحة المعركة إلا أن أكثر من ثلث سكان سوريا ما قبل الحرب ما زالوا نازحين في أماكن خارجة عن سيطرته في حين أن حكم النظام في الداخل يبدو مهتزاً **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-economic-crisis-sparks-rare-protests-in-regime-territory)**. لذلك فإن السياسة المتمحورة حول السوريين أينما كانوا وليسوا المتواجدين داخل سوريا قد تفتح المجال اللازم لرسم مستقبل البلاد وتقليل خطر انتشار الراديكالية في

صفوف شرائح كبيرة من المدنيين الذين تعرّضوا لمعاملة وحشية ويشعرون ان المجتمع الدولي قد تخلى عنهم. وبالتالي تصبح المساءلة قبل كل شيء بالنسبة لأبشع الجرائم والبحث عن الحقيقة أدوات سياسية أساسية للدول الأوروبية التي تتطلع إلى تشكيل هيئة سياسية سورية مستقبلية. وإلا فإن تكتيك النظام المؤكد للعنف غير المقيد قد ينجح في إخضاع باقي السكان للإذعان.

الخاتمة

بناءً على نتائج فريق التحقيق وتحديد الهوية" يجب على بريطانيا وفرنسا ودول أخرى أن تدعو إلى معاقبة النظام السوري وتعليق امتيازاته كعضو كامل العضوية في "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" بما يتماشى مع بند "التدابير الجماعية" بموجب المادة الثانية عشرة من "اتفاقية الأسلحة الكيميائية". وعلى هذه الدول أيضاً عرض هذه المسألة على "مجلس الأمن الدولي" و"الجمعية العامة للأمم المتحدة" حيث من المحتمل أن تواجه "فيتو" روسي آخر. وإذا كان من المستحيل تحقيق التدابير الجماعية (وهو أمر مُرجّح) فيجب على السلطات الوطنية إصدار عقوبات إضافية خاصة بها. وفي كلتا الحالتين ستعطي المساعدة الأمريكية وزناً كبيراً للإجراءات الأوروبية.

يجب على الحكومات نفسها بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين مثل تركيا وإسرائيل أن تكرر خطوطها الحمراء وتوضحها فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وتتابعها بسرعة وثبات في حال حدوث أي انتهاكات. وعند اختيار أهداف الضربات التأديبية يجب على المسؤولين النظر في السياق الأوسع نطاقاً للحرب وضرب القوات الجوية السورية وتشكيلات الخطوط الأمامية المسؤولة عن الهجمات بالإضافة إلى مرافق الإنتاج والتخزين.

يجب على الحكومات أن تكثّف دعمها لإمكانيات **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)** الرد **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)** والحد **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)** من **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)** المخاطر **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)** على **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)** الأرض **(https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-three-governments-confront-the-coronavirus)** في شمال غرب سوريا من خلال مساعدة المبادرات الإنسانية المحلية والمجتمع المدني. وتشمل الإجراءات المفيدة إرسال معدات واقية وإمدادات طبية إلى الدفاع المدني السوري (المعروف أيضاً بـ "الخوذ البيضاء") والجمعيات الخيرية الطبية العاملة على الأرض وتوفير الدراية الفنية بشأن جمع الأدلة وحفظها وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر على غرار "مرصد سوريا".

وأخيراً يجب على الحكومات الأوروبية مواصلة تعزيز قضية المساءلة عبر القنوات المتعددة الأطراف والقنوات الوطنية. ينبغي تقديم تمويل إضافي إلى "فريق التحقيق وتحديد الهوية" و"الآلية الدولية المحايدة والمستقلة" التابعة للأمم المتحدة و"بعثة تقصي الحقائق" التابعة لـ "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" للتعجيل بعملهم وتوسيع نطاقه. ويمكن تقديم معلومات استخبارية وطنية بشأن المخزونات والمرافق المخفية بصورة أكثر اتساقاً لدعم عمل "فريق تقييم الإعلان" الخاص بـ "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية". وبالمثل فإن رفع السرية عن المعلومات المتعلقة بسلاسل القيادة يمكن أن يُكمّل النسخ العامة لتقرير "فريق التحقيق وتحديد الهوية" وأن يساعد منظمات المجتمع المدني على متابعة المحاكمات في المحاكم الوطنية الخاضعة للولاية القضائية العالمية.

توبياس شنايدر هو زميل باحث في "المعهد العالمي للسياسة العامة" ("المعهد") في برلين حيث يركز على القضايا الإقليمية مثل التمرد وضعف الدولة وتطوير قطاع الأمن. **تيريزا لوتكيفند**باحثة مشاركة في "المعهد" حيث تركز على السلام والأمن. ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

تحليل موجز

السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية

فبراير

◆

سايمون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)

TOPICS

الشؤون العسكرية والأمنية **(ar/policy-analysis/alshwwn-alskryt-walamnyt/)** انتشار الأسلحة **(ar/policy-analysis/antshar-alaslht/)**

المناطق والبلدان

سوريا **(ar/policy-analysis/swrya/)** تركيا **(ar/policy-analysis/trkya/)**